

مادة ٢ — على وزراء العدل والداخلية والمالية والاقتصاد كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ويمكرون بتصادرة الأشياء محل الجريمة فإن لم تضبط يحكم على الجاني بفرامة اضافية تعادل قيمة هذه الأشياء».

ـ مادة ٧٩ ثانية ـ

كل من باشر في زمن حرب أعمالاً تجارية أخرى بالذات أو بالواسطة مع رعایا بلد معاد أو مع وكلاء هذا البلد أو مندوبيه أو ممثليه أياً كانت إقامته أو مع هيئة أو فرد مقيم فيها يعاقب بالسجن وبفرامة لا تقل عن خمسة عشرة ألف جنيه ولا تزيد على ثلاثة آلاف جنيه».

مادة ٢ — على وزير العدل تنفيذ هذا القانون وي العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

صدر بقرار عابدين في ٢٦ جمادى الثانية سنة ١٢٧٢ (١٢ مارس سنة ١٩٥٣)

محمد عبد المنعم

بأمر وصي العرش الموقت

رئيس مجلس الوزراء

وزير العدل

محمد نجيب لواء (أ.ح.)

أحمد حسني

ـ مادة ٢ — على وزراء العدل والداخلية والمالية والاقتصاد كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون وي العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

صدر بقرار عابدين في ٢٦ جمادى الثانية سنة ١٢٧٢ (١٢ مارس سنة ١٩٥٣)

محمد عبد المنعم

بأمر وصي العرش الموقت

وزير المالية والاقتصاد وزير الداخلية رئيس مجلس الوزراء

عبد الحليم إبراهيم العمرى سليمان حافظ محمد نجيب لواء (أ.ح.)

وزير العدل

أحمد حسني

قانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٣

باضافه مادتين جديدتين برقم ٧٩ مكرراً و ٧٩ ثانية
إلى قانون العقوبات

باسم الأمة

وصي العرش الموقت

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش؛

وعلى الباب الأول من الكتاب الثاني من قانون العقوبات؛

وعلى ما أرتآه مجلس الدولة؛

وبناء على ما عرضه وزير العدل وموافقة رأى مجلس الوزراء،

أصدر القانون الآتي:

مادة ١ — تضاف إلى قانون العقوبات مادتين جديدتان برقم ٧٩ مكرراً و ٧٩ ثانية يكون نصهما كالتالي:

ـ مادة ٧٩ مكرراً ـ

كل من قام في زمن حرب بنفسه أو بواسطة غيره مباشرة أو عن طريق بلد آخر بتصدير بضائع أو منتجات أو غير ذلك من المواد من مصر إلى بلد معاد أو باستيراد شيء من ذلك منه يعاقب بالأعمال الشاقة

قانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٣

بالإذن الحكومة في استعمال ٥٠٠,٠٠٠ ج من الأموال الموجودة تحت يدها لتمويل عمليات شراء كمية من القمح مقابلة بقطن مصرى

باسم الأمة :

وصي العرش الموقت :

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٥٢ بالإذن للحكومة في استعمال مبلغ ٣٥ مليون جنيه لتمويل عمليات تموين البلاد بالحبوب والمواد الأخرى.

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد وموافقة رأى مجلس الوزراء،